المحور السابع

المجتمع العراقي 2022

ا. د سلام عبد علي العبادي[*]

تمهيد

يَمُرّ المجتمع العراقي منذ سنوات ليست قليلة بظروف غير مستقرة على أكثر من صعيد، وهي نتاج عوامل مختلفة، بعضها تراكمات قديمة وبعضها الآخر عوامل جديدة، فرضتها طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق، بما في ذلك المتغيرات الدوليّة والإقليميّة وتأثيرها الفاعل في هذا المجال. والواقع ان التأثيرات الداخليّة والخارجيّة انعكست على أداء النظام الاجتماعي القائم، هذا النظام الذي بات الحلقة الأضعف على صعيد التأثير في الفعل الانساني، ولقد كان المفكر العربي مصطفى حجازي[1] محقاً حينما قال انّ الانسان في عصرنا الحالي لا يتعدى كونه ألعوبة تحركها أصابع نظام اجتماعي أصابه الخلل، ولهذا فإنّ سلوك الفرد وفعله الاجتماعي هو نتاج شعوره العميق بانّه ضحيّة لقوى خارجة عن إرادته، وعلى وفق هذا التصور يصبح من العبث مطالبة الانسان بأنّ يكون مدركاً لواقعه وحقيقته.

وفي حقيقة الأمر، قد يكون من الصعوبة بمكان التعامل مع الظواهر والمشكلات الإجتماعيّة في العراق بصورة مجتزأة؛ لأن هذه المشكلات مترابطة ومتداخلة بعضها مع البعض الآخر، وهذا يعني اننا بحاجة إلى استقراء مشكلات الواقع الاجتماعي بصورة متكاملة، ولكنّ هذا الامر لا يمكن تحقيقه بسهولة لكثرة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، ولأجل تجاوز هذه الاشكاليّة سنحاول تتبع بعض الظواهر والمشكلات التي فرضت نفسها بقوة على واقع المجتمع، عبر المحاور الآتية:

النزاعات العشائريّة عام 2022

لا تزال النزاعات العشائريّة ولاسيما في مناطق جنوب العراق ووسطه تمثل تحدياً كبيراً للمجتمع والحكومة ولأجهزتها الأمنيّة المختلفة، وعلى الرغم من التصريحات الرسميّة بشأن تراجع حدّة هذه النزاعات وانحسار تأثيراتها المجتمعيّة إلّا انّ الوقائع الميدانية تؤشر خلاف ذلك في ظل استمرار الدوافع والفرص المحفزة لتمددها واستفحالها، فضلاً عن تشابك بنيتها التنظيميّة وتداخلها.

(*) أكاديمي بجامعة بغداد.

(1) مفكر وأكاديمي مصري، خبير دولي في مجال الاستشارات الإستراتيجية، حوكمة الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة، تحدث عن واقع الانسان المعاصر في كتابه الموسوم (الانسان المهدور).

ومن الجدير بالذكر انّ مدير شؤون العشائر في وزارة الداخليّة اللواء ناصر علي النوري كان أكثر تفاؤلاً بشأن التعامل مع النزاعات العشائريّة وامكانية تطويقها وتحجيم حدتها، فلقد أكد انه «خلال عام 2022، تم حسم 2403 نزاعاً عشائرياً عن طريق هيأة الرأي، فيما انخفضت عمليات الدكة العشائريّة بنسبة 95 في المائة عبر عمليّة التثقيف التي تقدمها هذه الهيأة التي تحاول احتواء النزاعات العشائريّة، كما اتخذت وزارة الداخليّة قرارات عدّة بشأن تقنين وتقليص تراخيص حيازة الاسلحة، فيما زادت من عملياتها الأمنيّة لضبط كميات كبيرة من الاسلحة خلال العام الماضي»، كما ضبطت وزارة الداخليّة آلاف من قطع السلاح بين الخفيف والمتوسط خلال عام 2022، واستمرت العمليات بهذا الشأن كجزء من سياسة الوزارة، فضلاً عن تقنين اجازات حيازة وحمل الاسلحة النارية بفئات محددة[1]. كما أشار الناطق باسم وزارة الداخلية اللواء خالد المحنا إلى اعتقال نحو 360 شخصاً متورطاً خلال الأشهر الاولى من عام 2022 في مدن مختلفة من البلاد، وتواصل عمليات التفتيش لمصادرة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة واعتقال المتورطين، ويرى المحنا ان حيازة السلاح باتت تمثل جزءاً من ثقافة المجتمع، ولقد اسهمت (الحروب وعسكرة المجتمع بشكل كبير في ترسيخ هذه الثقافة)، مبيّناً ان (هناك مخازن كبيرة للأسلحة تابعة للقوات الأمنيّة، تم التجاوز عليها في فترات معينة وسربت للأهالي)، مما جعل السلاح متوفراً على نطاق واسع. وتجدر الاشارة هنا انه في منتصف آب/أغسطس من عام 2022، أعلنت قيادة فرقة الرد السريع التابعة لوزارة الداخليّة، عن انهاء 787 نزاعاً عشائرياً في محافظة ميسان وحدها[2].

وفي السياق نفسه أكد اللواء تحسين الخفاجي المتحدث بإسم قيادة العمليات المشتركة، على ان النزاعات العشائريّة بحسب الإحصاءات تراجعت إلى حد كبير في عام 2022 مقارنة بالعام السابق (2021)، ولفت إلى ان هناك «عدداً من الإجراءات أسهمت في تراجع هذه النزاعات، أبرزها تشكيل قيادة عمليات ميسان، وتفعيل مذكرات القبض بحق المتهمين، والبدء بعمليات ملاحقة لكل من يحمل السلاح خارج نطاق الدولة، وأفاد الخفاجي، بأنّ الجهود الأمنيّة أسفرت عن إلقاء القبض على العديد من المتورطين بالنزاعات والتهديدات ذات الطابع العشائري وتمت احالتهم للقضاء». وتقدر بعض البيانات ان «النزاعات العشائريّة في المحافظات الجنوبية انخفضت إلى ما دون النصف عما كانت عليه في وقت سابق، بالتزامن مع التطور الحاصل في الجانب الأمني وفي قدرات القوات الميدانية على تطبيق القانون»[3].

أما محافظ البصرة السيد أسعد العيداني، فلقد أكد في 13 تشرين الثاني /نوفمبر 2022 بأنّ نسبة النزاعات العشائريّة في المحافظة إنحفضت إلى 80 في المائة، مبيناً ان قيادة العمليات وقيادة الشرطة يؤديان عملهما بصورة صحيحة[4].

وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي طغت على تصريحات الجهات الأمنيّة والسياسيّة؛ إلّا ان بعض الأحداث التي شهدتها المحافظات، ولاسيما ذي قار خلال عام 2022 تؤشر وجود تحول خطير في مسار هذه النزاعات،

(1) للمزيد ينظر https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq

(2) علي غزوان: ضحايا بالمئات في نزاعات عشائرية، الموقع الالكتروني https://daraj.media/

(3) الموقع الالكتروني للمدى. https://almadapaper.net

(4) https://www.rudawarabia.net

إذ لم تعد القوات الأمنيّة قادرة على ضبط الأمن واحالة المتهمين والمذنبين إلى القضاء، وربما كان يوم 20 نيسان/أبريل من عام 2022 شاهداً كبيراً على هذا التحول، فلقد أوقف مسلحون ملثمون وسط أحد الشوارع في قضاء الشطرة التابع لمحافظة ذي قار سيارة للشرطة تحمل سجيناً مفرجاً عنه خارج من المحكمة لإخلاء سبيله، وبعد ان قاموا بإبعاد المفرزة الأمنيّة المرافقة له أطلقوا النار على السجين، ثم وقفوا على الجثة احتفالاً بأخذ الثأر، بعدها بيوم واحد فقط، اي في يوم (21 نيسان/أبريل) استشهد ضابط في الجيش برتبة عميد بعد تعرضه لإطلاق نار من قبل قناص، وذلك خلال محاولته إيقاف نزاع مسلح بين عشيرتين في محافظة ذي قار أيضاً.

الواقع ان صدى هذين الحدثين كان كبيراً على الصعيد المجتمعي، فصور الرفض والاستهجان كانت حاضرة بقوة من قبل افراد المجتمع على مواقع التواصل الاجتماعي وفي كل مكان تقريباً، بما في ذلك ردود الفعل المنددة بهذا العمل من قبل المؤسسات الدينيّة والأمنيّة، ففي الحادثة الاولى يجدر بنا القول ان الثأر ظاهرة بدوية بامتياز، وربما تسللت هذه الظاهرة إلى المدينة العراقيّة ببطء، وباتت مع مرور الوقت تفرض نفسها على منظومة القيم الإجتماعيّة فيها. والواقع ان هذه الظاهرة هي نتاج مجموعة من الرواسب البدويّة على حد تعبير بعض علماء الاجتماع، لكنّها بمختلف المقاييس تمثل جريمة يعاقب عليها القانون على الرغم من وجودها في العديد من المجتمعات الانسانيّة، ومع كل الجوانب والمظاهر السلبية التي تتصف بها ظاهرة الثأر إلّا انّ لها مواصفات وشروط وظروف زمانيّة ومكانيّة تحدد طبيعتها ومبرراتها، فلم يشهد العراق على الاقل في تاريخه المعاصر تعامل العشيرة مع الاشخاص الذين هم بحوزة اجهزة انفاذ القانون والجهات القضائية والأمنيّة بهذه الطريقة، ففي أرض كانت مهد الحضارات الانسانية ومهد تشريع القوانين تم التجاوز على القانون وعلى اجهزته التنفيذية، في مكان يفترض ان يكون مجالاً عاماً له خصوصيته الإجتماعيّة، واذا كان لهذا السلوك الخارج عن القانون مبرراته الإجتماعيّة، فكيف نفسر الاعتداء على أحد كبار الضباط في الجيش الذي كان في مهمّة أمنية وأخلاقيّة؟

من المعلوم ان قيم العشيرة تحترم كثيراً الاشخاص الذين يسعون إلى حلحلة الخصومات والنزاعات بين الناس، وهذا الامر ليس غريباً عن المنظومة القيميّة للعشيرة التي كثيراً ما تستمد مفاهيمها من الشريعة الاسلامية، ولكن ما موقف العشيرة في العراق بشكل عام من حادثة استشهاد ضابط كبير في الجيش كان يقوم بمهمّة انسانية واخلاقية فضلاً عن مهامه الأمنيّة؟ كيف نفسر حالة الصمت السياسي غير المبرر من هذا الاعتداء الصارخ؟ وبعد كل هذا ما مستقبل ثقة المواطن بالقضاء وبالأجهزة الأمنيّة؟

الواقع ان هناك كثير من الاستفهامات المشروعة حول مصير النزاعات العشائريّة التي ما زالت عالقة في أذهان المواطنين ولكن لا توجد هناك اجابات مقنعة بشأنها.

على ما يبدو اننا أمام معضلة كبيرة تستوجب إيجاد الحلول السريعة، ولقد عبّر عن هذه الحقيقة النائب باسم الخشان (نيسان/ابريل 2022) بالقول ان «المواجهات في الجنوب باتت تشكل تهديداً أمنياً خطيراً على الأهالي، وان الحدّ من النزاعات العشائريّة يكون من خلال شنّ حملات أمنية حقيقية وليس إعلامية»، مؤكداً ان سلاح العشائر «باتت له حماية سياسيّة ومن فصائل وأطراف مسلحة متنفذة في محافظات

مختلفة»، وان «بقاءه بهذا الحجم في المدن يعني استمرار حالة اللاأمن وسقوط ضحايا»، وطالب الخشان بالتحرك السريع من قبل زعماء العشائر لتوقيع تعهدات تقضي بتسليم أي فرد من أي عشيرة يستخدم السلاح لحل أي خلاف[1]، ووفقاً لهذا الفهم يبدو اننا نعيش اليوم أمام تداخل للمرجعيات الثقافيّة (السياسيّة والمذهبيّة والقبلية والمناطقية) ولكن بشكلها السلبي الذي يطبع السلوك البشري بغايات جماعاتيّة نفعية على حساب الغاية المجتمعية. ولقد عبر مصدر في قيادة عمليات البصرة عن هذه الحقيقة بالقول: «ان أبناء الأجهزة الأمنيّة هم ذاتهم أبناء تلك العشائر، وهذا ما يمنع العنصر الأمني من تنفيذ واجباته الأمنيّة والأوامر القضائيّة، كما ان هنالك عدداً من أفراد هذه العشائر ينتمون إلى جماعات مسلحة أو أجهزة أمنيّة يحتمون بهذا الغطاء، وينفذون النزاعات العشائريّة». وأشار إلى ان أسباب النزاعات العشائريّة ليست كما يعلن عنها على انها نزاع بين عشيرتين، إذ ان الكثير من تلك النزاعات تعود أسبابها إلى خلافات اقتصاديّة أو خلافات ماليّة مع شبكات مخالفة للقانون، مثل تهريب النفط أو حتى مع مهربي المخدرات ومع المنافذ الحدوديّة[2].

ان النزاعات العشائريّة بهذه الصورة وبهذه الكيفيّة انما تمثل أحد صور التمرد على قوانين الدولة واجهزتها الأمنيّة، والواقع ان هناك صراع خفي بين العشيرة والدولة[3].

أشار السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان إلى الدور السلبي للأعراف العشائريّة بالقول ان «الأعراف العشائريّة في العراق تحولت من الجانب الإيجابي إلى الجانب السلبي، إذ كانت سابقاً أحد أساليب فضّ النزاعات والخلافات قبل عرضها على المحاكم، أو أحياناً في أثناء نظر الدعاوى يحصل صلح عشائري يؤدي إلى انتهاء الدعوى بالتنازل عنها». وأضاف: «ان بعض الممارسات العشائريّة تحولت إلى ظاهرة سلبية تسبب إرباكاً في الوضع الأمني وخللاً في التماسك الاجتماعي»[4].

على صعيد الارقام فقد سجلت محافظة ذي قار خلال النصف الاول من عام 2022 أكثر من 30 نزاعاً، فيما سجلت محافظة ميسان في الأشهر الاولى من عام 2022 نحو 13 نزاعاً عشائرياً استخدمت فيها الأسلحة، من بينها نزاع عشائري طاحن مطلع نيسان/أبريل 2022، بين عشيرتين في ناحية العزير جنوب المحافظة، خلّف عدداً من الضحايا والجرحى، وفي بغداد، سجلت القوات الأمنيّة 11 نزاعاً عشائرياً مسلحاً منذ مطلع العام 2022 وحتى شهر أيار/مايو، سقط على إثرها 35 شخصاً بين قتيل وجريح[5].

على صعيد آخر أعلنت مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخليّة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن حسم 5993 نزاعاً عشائرياً منذ 2020. ووفقاً لمدير شؤون العشائر في وزارة الداخليّة اللواء ناصر النوري في حديثه لوكالة الانباء العراقيّة فإنّ هناك ثلاثة اسباب في استمرار النزاعات العشائريّة «السبب الاول هو السلاح

(1) للمزيد ينظر: اشتباكات العشائر في العراق: استقواء بالحماية السياسية والفصائلية للسلاح المتفلت، العربي الجديد (https://www.alaraby.co)

(2) للمزيد ينظر محمد قحطان، النزاعات العشائرية تحدٍّ أمني متواصل في وسط وجنوب العراق، https://www.alaraby.co

(3) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، اصدارات دار الحوراء، بغداد، 2005، ص 124

(4) شبكة الحل، آخر ضحاياها السيّاب.. النزاعات العشائرية تؤرق العراقيين(https://7al.net/2022/10/06/A 9/elkarmaly/news/)

(5) علي غزوان، مصدر سبق ذكره.

المنفلت التي استولت عليه بعض العشائر بعد عام 2003، والسبب الثاني هو التجاوز على الشركات الاستثماريّة النفطيّة، اما الثالث، فهي المخدرات كونها تدر أرباحاً كبيرة»[1][2].

وعلى الرغم من جهود الاجهزة الأمنيّة في التصدي لجميع المظاهر المسلّحة، بما في ذلك النزاعات العشائريّة، إلّا انه لا شيء يلوح في الأفق حول حلول مستقبلية لهذه النزاعات التي بدأت تتخذ شكل الظاهرة الإجتماعيّة من حيث عموميتها وترابطها مع غيرها من الظواهر الإجتماعيّة الأخرى، فضلاً عن صفتها القهرية. وفي حقيقة الأمر فإنّ المجتمع والدولة اليوم أمام معضلة معقدة بدأت تستنزف قدرات البلد البشرية والاقتصاديّة والأمنيّة؛ لهذا لا خيار أمام الاجهزة الأمنيّة سوى فرض سلطة القانون على الجميع، وابعاد العناصر الأمنيّة التي تمنح الولاء للعشيرة على حساب الهوية الوطنية، من أجل تحقيق متطلبات الأمن والإستقرار في المجتمع.

العنف الأسري عام 2022

كثيراً ما ينظر إلى العنف الاسري في المجتمع بانه ظاهرة لها خصوصيتها الثقافيّة والإجتماعيّة، إذ ان بعض انماط هذا العنف تكاد تكون مشروعة على الاقل اجتماعياً، بل وقد تحظى بالحماية المجتمعيّة بصورة أو بأخرى.

قد يكون العنف مقبولاً في الوسط الأسري العراقي ولا يحتاج إلى التستر عليه أو انكاره، بل على النقيض قد يكون مدخلاً للفخر به أمام الآخرين، إذ ان التماهي مع معايير الأسرة ومع ثوابتها الموروثة قد يكون ضرورة وإجراء ملزم يحظى بالدعم من قبل أفراد المجتمع، وهذا الدعم الاجتماعي ما هو إلّا تغذية راجعة ترفع مكانة الشخص العنيف بين افراد المجتمع المحلي فضلاً عن أفراد أسرته؛ لكونه أداة ضبط تحظى بالقبول من قبلهم[3]. ومن منظور سوسيولوجي فإنّ الفرد يكتسب سلوك العنف عن طريق التنشئة الإجتماعيّة وعن طريق الخبرات الحياتية التي يتحصل عليها الفرد، ولا يعني ذلك مصادرة الخصائص والسمات السيكولوجية للشخص العنيف، لكن الابعاد الثقافيّة والإجتماعيّة للعنف الاسري هي التي تتصدر مرجعية وجذور هذا العنف في المجتمع.

يبدو ان مسيرة العنف الاسري عام 2022 لم تتغير عن الاعوام التي سبقته، فما زال هذا العنف يتصدر صور العنف الأخرى في المجتمع على صعيد الارقام والممارسات، فلقد أعلنت وزارة الداخليّة، تسجيل أكثر من 740 حالة عنف أسري خلال أسبوع واحد، كما أعلن مدير الشرطة المجتمعيّة في وزارة الداخليّة العميد غالب العطية انه قد سُجل تزايد في العنف الأسري منذ انتشار جائحة كورونا، إذ تم تسجيل 1300 حالة عنف أسري ضد المرأة خلال العام 2022، مبينًا انه تم إعادة 169 فتاة هاربة إلى ذويها خلال هذا العام[4]. وربما كان الهروب من الاسرة هو المخرج الوحيد لبعض الفتيات للخلاص من دوامة العنف المستشري في الاسرة. والواضح ان حالات هروب الفتيات من أسرهن خلال هذه العام والاعوام التي سبقته هو نتاج لما يحدث داخل الاسرة من ممارسات عنيفة

(1) للمزيد ينظر وكالة الانباء العراقية.https://www.ina.iq

(2) واحدة من أخطر القضايا المترتبة على استقواء العشيرة وخروجها على سلطة الدولة هي احتماء تجار المخدرات بالعشيرة، ولقد عبر اللواء ناصر النوري عن هذا الامر بالقول: «ضابط لديه مفرزة مكونة من 9 افراد يخرج على تاجر مخدرات، تتم (مقاومة) الضابط والمنتسبين». المصدر: شفق نيوز،

(3) معن خليل العمر، علم اجتماع العنف، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص75-76.

(4) الموقع الالكتروني للسومرية https://www.alsumaria.tv/news

ضدهن، وقد تبقى بعض هذه الممارسات مسكوت عنها بحكم الخصوصيّة التي تتمتع بها الاسرة العراقيّة وبحكم طبيعة القيم والعادات التي تتحكم بها.

لقد تلقت الشرطة المجتمعية عبر الخط الساخن 1162 مناشدة ذات علاقة بالعنف الاسري، وتمت معالجة 754 حالة تعنيف من النساء، و233 من الرجال، و55 طفلاً، فضلاً عن إعادة 62 فتاة هاربة، ورصد ومتابعة 22 طفلاً هارباً، وانتشال 22 من كبار السن وأربعة من الأطفال نتيجة التعنيف أيضاً[1].

على صعيد آخر أعلنت رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة، عن تسجيلها (1733) دعوى عنف أسري خلال النصف الاول من عام 2022 في المحاكم التابعة لها، وذكر رئيس محكمة استئناف بغداد الرصافة في بيان له يوم الثلاثاء الموافق (20 أيلول/سبتمبر 2022) ان «النصف الاول من هذا العام الحالي شهد تسجيل (1733) حالة عنف أسري تراوحت ما بين عنف ضد المرأة وضد كبار السن والاطفال»، وأضاف ان هذه الدعاوى تتضمن (257) دعوى عنف ضد كبار السن، و(1408) دعوى عنف ضد النساء، و(68) دعوى عنف ضد الاطفال تم تسجيلها في جميع محاكم الرصافة[2]. كما سجلت وزارة الداخليّة عدداً من دعاوى العنف الاسري وصلت إلى 472 دعوى خلال الأسبوع الأخير من العام 2022، للمدّة من 25 كانون الأول/ديسمبر 2022 ولغاية نهاية الشهر.

أما في إقليم كردستان فقد أكد (اتحاد رجال كردستان) تعرض أكثر من 500 رجل للعنف النفسي والجسدي والجنسي خلال 2022، وقال الاتحاد انه تم تسجيل 213 حالة حرمان للرجال من رؤية أطفالهم، و37 حالة إخراج رجال كبار السن من منازلهم، و45 حالة خيانة زوجية، و9 حالات عنف جسدي ضد الرجال، و193 حالة تدخل ذوي الزوجات في الحياة اليوميّة للأسرة، و12 حالة عنف جنسي ضد الرجال، و8 حالات قطع راتب، و17 حالة عنف إعلامي «ابتزاز» عبر صفحات التواصل الاجتماعي[3].

ومهما يكن من أمر يبدو ان العنف الاسري في المجتمع لاسيما ضد الفئات الهشة (المرأة، والطفل، وكبار السن من ذوي الاعاقة) سوف يستمر طويلاً طالما سمحت القوانين بذلك[4]، وطالما استمرت الاعتراضات على تشريع قانون العنف الأسري أو حتى قانون الطفل. والواقع ان القوانين مهما بلغت من قوة فلن تستطيع منع العنف الأسري بصورة نهائية، إلّا انها سوف تسهم على المدى البعيد في الحد من مظاهر العنف في الاسرة والمجتمع.

وفي هذا الصدد كشفت رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان السابق ميسون الساعدي في 3 آذار/مارس 2022 عن أسباب تأخر تشريع قانون «العنف الأسري» محددةً ثلاثة أسباب، الاول هو عنوانه المفتوح (ضرب الأب لابنه بقصد التأديب وفقاً للقانون يعد عنفًا ضده)، والسبب الثاني هو إبلاغات المخبر

(1) الموقع الألكتروني لموقع الحرة عراق. https://www.alhurra.com/iraq/2022/09/20

(2) https://www.rudawarabia.net.

(3) الموقع الالكتروني للسومرية https://www.alsumaria.tv/news

(4) نصت المادة 1/41 من قانون العقوبات العراقي على أنه «لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالًا لحق مقرر بمقتضى القانون، ويعد تأديب الزوج لزوجته استعمالاً لهذا الحق... في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً».

السري ضد أعمال العنف التي تجري ضد النساء أو الأطفال دون ان تُعرف هويته[1]، أما السبب الثالث فهو دور إيواء المعنفات، إذ ينص القانون على فتح تلك الدور لكل من يملك إمكانيّة ذلك بعد موافقة وزارتي الداخليّة والعدل[2] [3].

أما على صعيد العنف الموجه ضد الطفل، فقد وضع البرلمان العراقي خطواته الاولى لسنّ مشروع قانون حماية الطفل بعد تعثره خلال الدورات السابقة للحدّ من ظواهر العنف ضدّ الأطفال، لكنّه واجه بعض «الاعتراضات» لافتقاره واقعياً كما يقال إلى التوازن بين تأمين الحماية من طرف، وبين العادات والتقاليد والقيم والأعراف المُجتمعية من طرف آخر، إذ ان بعض فقراته قد تصطدم بإشكاليات في تطبيقها على أرض الواقع وعدم تقبلها اجتماعياً، خصوصاً ما يتعلق بالمواد التي تتيح للطفل تقديم شكوى ضد ذويه في حال تعرّضه للتعنيف أو انتهاك الحقوق، ولهذا واجه مشروع القانون بعض «الاعتراضات» من كتل سياسيّة خلال القراءة الاولى له في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بسبب ما قيل بشأن ورود بنود فيه تتعارض مع بعض الأعراف والتقاليد الإجتماعيّة، وهو المصير ذاته الذي واجهه قانون مناهضة العنف الأسري، مما حال دون تشريعه ورفضه مرات عدة خلال الدورات البرلمانيّة السابقة[4].

تجدر الاشارة في هذا المجال ان مشروع قانون حماية الطفل يتضمن كثيراً من القواعد القانونيّة التي تسهم في حماية الطفل داخل الاسرة وخارجها، كما انه يتضمن التزام الدولة بحماية الطفل من مختلف صور العنف الموجه ضده، فضلاً عن العمل على رعايته من النواحي التعليميّة والتربويّة والإجتماعيّة.

أما بصدد العنف الجنساني وكيفيّة مواجهته أو الحد من انتشاره، فلقد أطلقت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان والأمم المتحدة والشركاء في المجال الانساني حملة الـ (16) يومًا من النشاط ضد العنف القائم على المنظور الجنساني في مؤتمر «لنتحدث» وذلك في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ولقد جمع المؤتمر الذي كان شعاره (اتحدوا لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات) وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميّة، وصانعي السياسات، والمجتمع المدني، ونشطاء أكاديميين، والمانحين، والقطاع الخاص من جميع انحاء العراق، لتوحيد الالتزام بإنهاء العنف الجنساني[5].

كما وقّعت وزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة اتفاقيّة مع السفارة الفرنسيّة في العراق وصندوق الأمم المتحدة للسكان في 27 كانون الثاني/يناير 2022 لإعادة تأهيل ملاذ آمن للنساء في بغداد، وانشاء ثلاثة مراكز أخرى في البصرة والانبار ونينوى، وقد أكّد صندوق الأمم المتحدة للسكان ان مراكز حماية المرأة والملاذ الآمن للنساء والفتيات ستوفر الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني، فضلاً عن «جلسات كسب العيش» لدعم إعادة اندماجهن في المجتمع أو المصالحة مع أسرهن[6].

(1) قد تكون بعض البلاغات كيدية سواء أكانت ضد العائلة أو ضد رب الأسرة.

(2) هناك خشية من تحول تلك الدور إلى أماكن لاستغلال المعنفين.

(3) https://ultrairaq.ultrasawt.com

(4) للمزيد ينظر صلاح حسن بابان، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/lifestyle/2022/11/11

(5) موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فرع العراق. الموقع الالكتروني. https://iraq.unfpa.org.

(6) الموقع الالكتروني للحرة عراق. https://www.alhurra.com/iraq/2022/02/08

على صعيد النتائج المترتبة عن العنف الاسري في المجتمع، حددت مديرية حماية الاسرة والطفولة في وزارة الداخليّة عدة نتائج محتملة عنه منها: التفكك الأسري، جنوح الأحداث، الانتحار، العاهات والتشوهات والاصابات المستديمة، الطلاق، فضلاً عن بعض النتائج الأخرى التي كثيراً ما تتحدد تبعاتها بالأوضاع النفسية للأشخاص المعنفين أنفسهم، لاسيما مدى قدرتهم على الاندماج والتكيف مرة اخرى مع البيئة الإجتماعيّة داخل الاسرة وخارجها.

الانتحار

يعد الانتحار من الظواهر الجديدة على المجتمع العراقي، فهذه الظاهرة بصورتها وبمعطياتها الحالية وبآلياتها تمثل ظاهرة مستحدثة استمدت مكوناتها من عوامل وظروف خارجيّة وداخليّة، ذاتية ومجتمعية، وهي حقيقة اجتماعية لا يمكن تفسيرها إلّا بحقائق اجتماعية أخرى. أي أنها ترتبط بغيرها من الظواهر الأخرى في المجتمع، ولهذا لا يمكن تفسير الانتحار في المجتمع العراقي بمعزل عن الفقر والبطالة وضغوط البيئة الإجتماعيّة والتفكك الاسري وغيرها من الظواهر[1]، ما يعني أنه ظاهرة اجتماعية لها مبرراتها ومعطياتها البنيوية، فضلاً عن ذلك فإن الضغوط الحياتية والشعور بالإحباط والعزلة والاغتراب هي من العوامل الفردية المؤثرة في دفع الفرد نحو الانتحار، ولهذا ينبغي ان يخضع تفسير الانتحار إلى منظور معرفي تكاملي لا يتجاوز اي من العوامل الذاتيّة أو الإجتماعيّة بل وحتى ظروف وعوامل البيئة الطبيعيّة.

وانطلاقاً من التصور السابق فإنّ تفسير الانتحار في المجتمع العراقي ينبغي ان يخضع لتحليل موضوعي حول عوامل نشأته ومسارات تطوره واتجاهاته والعوامل التي اسهمت في انتشاره، لكن ما يميز ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي هي عدم وضوح حقيقتها ومكنوناتها بصورة كافية، فهذه الظاهرة تتداخل احياناً مع جريمة القتل، والواقع ان عدداً غير قليل من حوادث الانتحار تحوم حولها الشبهات الجنائيّة، لكن هذا الواقع لا ينفي وجود كثير من حالات الانتحار بين شرائح المجتمع المختلفة، وعلى الرغم من تضارب الارقام والبيانات ذات العلاقة بحوادث الانتحار، ولاسيما بين المصادر الحكوميّة وغير الحكوميّة إلّا ان جميع هذه المصادر تؤكد ان حالات الانتحار في العراق عام 2022 قد شهدت إرتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع العام الماضي. ووفقاً لعضو مفوضيّة حقوق الانسان السابق علي البياتي فإنّ العديد من حالات القتل تسجل لدى وزارة الداخليّة والجهات الأخرى على انها حالات انتحار، والمؤشرات تؤكد ان الانتحار بين النساء أكثر من الرجال، وهذا ما يثير الشكوك بحسب البياتي بإمكانية وجود عمليات قتل، أو وجود عنف أسري يؤدي إلى الانتحار، إذ ان بيانات الانتحار عالمياً تحدث في الشرائح الإجتماعيّة الكبيرة في السن على عكس ما في العراق الذي يقدم فيه الشباب على الانتحار، مبيناً ان هناك تفاوتاً كبيراً بين الأرقام التي تعلنها وزارة الداخليّة والأرقام التي يعلنها مجلس القضاء، ولهذا فالحكومة مطالبة بتشكيل لجان ومراكز متخصصة

(1) يعتقد دوركهايم ان الانتحار ليس جنون فردي ولا هوس احادي ولا هذيان، وانما هو ميل يتنامى باضطراد في جميع المجتمعات الانسانية منذ الطفولة وحتى الشيخوخة المتقدمة، للمزيد ينظر: أميل دوركهايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، وزارة الثقافة، الهيأة العامة السورية للكتاب (دمشق)، 2011، ص 27 وما بعدها.

بهدف الحد من انتشار الظاهرة، فضلاً عن تقديم المساعدة النفسيّة للمحتاجين وللذين حاولوا أو يحاولون الانتحار[1].

لقد كشفت وزارة الداخليّة ولأول مرة، عن عدد حالات الانتحار خلال الأعوام السبعة الماضية في العراق(2016-2022)، وكما في الجدول الآتي[2]:

جدول (7-1): حلات الانتحار للمدة 2016-2022

العام	العدد
2016	343
2017	449
2018	519
2019	588
2020	644
2021	864
2022	1073

وكما يظهر من هذه الأرقام ان حالات الانتحار في تصاعد مستمر، ويرى اللواء خالد المحنا، ان هناك اسباب عدة تؤدي إلى الانتحار منها «الزيادة السكانيّة والوضع الاقتصادي والبطالة، فضلاً عن العنف الأسري والجرائم الإلكترونية والابتزاز الإلكتروني الذي له تأثير مباشر في هذا الموضوع».

لكن بحسب نائب رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان في العراق حازم الرديني فإنّ العراق سجل خلال العام 2022 أكثر من 700 حالة انتحار[3]، فيما أكدت مفوضية حقوق الانسان ان «العراق يسجل سنوياً ما يقارب 600 – 700 حالة انتحار، وبحسب المعدلات العالمية فإنّ كل حالة انتحار يقابلها 2 محاولة انتحار فاشلة، وكشف مدير الشرطة المجتمعية العميد غالب العطية عن زيادة في عدد حالات الانتحار لا سيما بين الشباب، إذ تجاوزت 100 حالة خلال الشهرين الاول والثاني من العام 2022، موضحًا ان الأسباب كثيرة مثل البطالة والتعنيف والتفكك الأسري والمخدرات، فضلاً عن الابتزاز الإلكتروني لا سيما لدى الفتيات، وأشار إلى «كثرة حالات الانتحار في بغداد بحكم عدد سكانها» لكن المقارنة ليست بأعداد المنتحرين، بحسب العميد، وانما بنسبة المتضررين، إذ تبين ان محافظات كركوك وذي قار وديالى وبغداد تكثر فيها حالات الانتحار، ولفت إلى ان «مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي دوراً سلبياً في هذا المجال، إذ ان بعضها تشرح كيفية تعلم الانتحار»، مبينًا ان «الشرطة المجتمعية تقوم بدورها للحد من هذه الظاهرة عن طريق التثقيف ونشر برامج التوعية، وغالباً ما تكثف جهودها مع قرب إعلان نتائج الامتحان، حيث تكثر فيها حالات الانتحار[4].

(1) للمزيد ينظر، رامي الصالحي، الانتحار في العراق خلال عام 2022...أرقام وبيانات صادمة، الموقع الإلكتروني:
https://ultrairaq.ultrasawt.com

(2) الموقع الالكتروني شفق نيوز، أرقام صادمة.. معلومات تكشف لأول مرة عن الانتحار في العراق، https://shafaq.com

(3) الموقع الإلكتروني للسومرية، https://www.alsumaria.tv/news

(4) . https://ultrairaq.ultrasawt.com

وبحسب مصدر أمني في محافظة ذي قار، فإنّ النصف الاول من عام 2022 شهد تسجيل أكثر من 42 حالة انتحار في المحافظة، كان آخرها في عيد الأضحى بعد ان أقدم شابان وفتاة على الانتحار في حوادث منفصلة، وبحسب المصدر فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والتقاليد الأسريّة (الزواج، الحريّة وغيرها) لها دور فاعل، كما تعد ديالى من بين المحافظات الأكثر تسجيلًا لمحاولات الانتحار، إذ قال مدير مفوضية حقوق الانسان فيها ديالى صلاح مهدي، ان «عدد حالات الانتحار التي انتهت بالوفاة خلال العام الجاري بلغت 23 حالة، وان أعمار 65 في المائة من المنتحرين تقل عن 35 عاماً، في حين تم انقاذ 25 شخصًا في اللحظات الأخيرة، وأشار إلى ان عام 2022 شهد 3 حالات انتحار وانقاذ 5 أخرى في اللحظات الأخيرة لطلبة دفعهم فشلهم الدراسي إلى اتخاذ هذا القرار، مبينًا ان «الضغط النفسي من قبل ذويهم والتنمر كان وراء المحاولات، وأن الجهات المعنية غير قادرة على إجراء إحصاء دقيق لمحاولات الانتحار في أغلب المحافظات، لأن هناك العديد من العائلات تتجنب الحديث والإبلاغ عن مثل هذه الحالات، تجدر الاشارة هنا إلى أن أبرز طرق الانتحار التي يستخدمها الرجال في ديالى هي إطلاق النار والشنق، فيما كان تناول الأدوية والحرق هي أكثر طرق النساء شيوعًا[1].

وعلى الرغم من أهمية الارقام في تفسير ظاهرة الانتحار وفي تحديد مسارات تطورها وفي مديات انتشارها، إلّا انها ليست كل شيء، إذ ان الارقام ليست دقيقة تماماً لاعتبارات عدة:

- ان كثيراً من صور الانتحار مسكوت عنها بسبب القيم الإجتماعيّة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وخاصّة حالات الانتحار المرتبطة بقضايا الشرف لاسيما بين النساء.
- تجنب التبليغ عن حالات الانتحار من قبل كثير من أفراد المجتمع، خوفاً من التبعات القانونيّة المترتبة عن عمليّة التبليغ.
- غياب المصداقيّة والدقة بشأن الارقام والبيانات ذات العلاقة بالانتحار من قبل بعض الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة لاعتبارات سياسيّة وامنيّة.
- التداخل الحاصل بين جرائم القتل والانتحار والموت بفعل تناول جرعة زائدة من المخدرات، الامر الذي يؤدي إلى عدم دقّة بيانات الانتحار ومن ثم صعوبة تحديد العوامل المؤثرة فيها.

ومهما يكن من أمر يبدو اننا بحاجة إلى تحديد اولي لدوافع الانتحار والاسباب المؤدية إليه، وعطفاً على تصورات أميل دوركهايم بشأن انواع الانتحار[2] ومسبباته، يمكن القول ان هناك الكثير من صور الانتحار الفوضوي في المجتمع، وهو الانتحار الذي كثيراً ما يرتبط بالسخط والاشمئزاز والاحتجاج العنيف ضد الحياة بشكل عام، وهذا النوع من الانتحار هو من الانواع الأساسيّة التي تنجم بشكل مباشر عن أسباب اجتماعيّة، لكنها تتفرد ضمن الحالات الخاصّة، وتتعقد بفعل فروق طفيفة متنوعة بحسب المزاج الشخصي[3]. وتندرج تحت هذا النوع من الانتحار كثير من الاسباب والظروف الاقتصاديّة والإجتماعيّة التي تسهم بشكل أو بآخر في دفع عدد غير قليل

(1) رامي الصالحي، مصدر سبق ذكره.

(2) يذكر أميل دوركهايم أنواع عدة للانتحار وهي: الانتحار الأناني، الانتحار الغيري، الانتحار الفوضوي، الانتحار اللامعياري.

(3) أميل دوركهايم، مصدر سبق ذكره، ص 378.

من الافراد في المجتمع إلى الإنتحار، فالبطالة وجيوب الفقر والظروف الإجتماعيّة السيئة والضغوط الاسرية والإجتماعيّة كلها عوامل فاعلة ومؤثرة بدرجة كبيرة في الاقدام على الانتحار.

قد تكون اللامعياريّة فكرة مناسبة لتفسير ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي، فاللامعيارية والتي تعني اللاقانون واللانظام واللاقاعدية تشير إلى اختلال التركيب والى افتقار السلوك للقاعدة أو المعيار الذي يمكن عن طريقه قياس أو تمييز السلوك السوي (النمطي) عن السلوك غير السوي (اللانمطي)، وعندما تعم اللامعيارية في مجتمع ما ينتاب العلاقات والقيم الإجتماعيّة العديد من صور الصراع والتناقض بشكل تصبح فيه المتطلبات والواجبات الإجتماعيّة التي يصادفها الفرد في حياته اليوميّة متناقضة[1]. واللامعيارية بحسب دوركهايم تتمثل بحدوث ضعف في مقدرة المجتمع على تنظيم وتوحيد وضبط الكيفيّة التي يتم بها تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز والنزوات الطبيعية لدى مختلف الأفراد، الأمر الذي من شأنه زعزعة الثقة بالمعايير التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي[2]. ومن ثم محاولة التمرد عليها والانحراف عنها، ولقد اصبح واضحاً للجميع ان المشهد العراقي المعاصر يزخر بعدد غير قليل من الأزمات المعقدة والمتشابكة التي أرهقت كاهل الفرد واختزلت اهتماماته في أطر ومجالات محدودة وضيقة. ويبدو ان تداعيات هذا الواقع قد انعكست بشكل مباشر على بعض شرائح المجتمع التي غالباً ما تنحسر أمامها الفرص في ظل استمرار البطالة والتأخر في الانتقال الى العمل، الأمر الذي يؤدي مع مرور الوقت إلى زيادة مشاعر الإحباط والمعاناة وتلاشي أحلام الخلاص لاسيما لدى الشباب الذين يشعرون بضياع مشروعاتهم الوجودية في بناء مكانة منتجة ومجزية، وتزداد حدة هذه المشاعر مع ازدياد الشعور بالتهميش والحرمان من المشاركة في الحياة، ومع استمرار اجترار الفرد لفصول المرارة والمعاناة تنعدم الخيارات أمامه فيلجأ إلى الاستسلام[3] ومن ثمّ يُقدم على الانتحار.

الإتجار بالبشر والتسول

تكاد تكون ظاهرة الإتجار بالبشر أحد أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات الانسانية في عصرنا الحاضر وأعقدها، إذ ان هذه الظاهرة التي أخذت تتشكل وتعيد انتاج نفسها عبر صور وأشكال متنوعة باتت تتمظهر وتخفي نفسها خلف ممارسات مختلفة، وقد يكون من الصعوبة بمكان اكتشاف بعض انواعها بسهولة لأنها تتداخل مع كثير من الممارسات السلوكية الأخرى مثل الاحتيال والتسول والإستغلال والعمل بالسخرة وغيرها. وتكمن خطورة ظاهرة الإتجار بالبشر في ان بعض الضحايا قد لا يكونون على علم بأنهم ضحايا يتم الإتجار بهم، فضلاً عن تمددها لتصبح مع مرور الوقت أحد انواع الجريمة المنظمة، بل هي أسرع انشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود نمواً؛ ولهذا لم يعد خافياً على حكومات دول العالم خطورة هذه الجريمة بعد ان اتفقت اغلب الدول ومنها العراق على توقيع بروتكول دولي لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر، وهذا البروتوكول يكمّل اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

(1) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ص 242.

(2) المصدر نفسه، ص 248.

(3) مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء –المغرب،2006، ص 209.

عراقياً يبدو ان اللجنة المركزيّة لمكافحة الإتجار بالبشر ما زالت تعمل ولكن ليس بوتيرة عالية من أجل الحدِّ من جرائم الإتجار بالبشر التي اخذت تتنوع وتنتشر بصور مختلفة في عام 2022، فلقد أكد مدير مكافحة الإتجار بالبشر في جانب الكرخ العميد وسام الزبيدي ان البيانات المتوافرة لديهم تُشير إلى ان أعلى نسب الإتجار بالبشر هي في بغداد وأربيل، وتجري هذه التجارة في الغالب في قاعات النوادي الليلية، وان أكثر الضحايا هم من النساء والأطفال. مشيراً إلى اكتشاف 30 عمليّة اتجار بأعضاء بشرية، و60 عمليّة اتجار بالبشر، قبل إتمامها خلال هذا العام 2022. موضحاً انه تم إلقاء القبض على عدد من المتهمين العاملين في مجال الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية ومعاقبتهم وفقاً للقانون[1].

كما أعلنت وزارة الداخليّة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن إحباط جميع جرائم الإتجار بالبشر في العاصمة بغداد خلال هذا العام، فيما كشفت تفاصيل الإطاحة بإحدى الشبكات التي امتدَّت خيوطها لتركيا وأوكرانيا. وقال مدير تحقيق مكافحة الإتجار بالبشر في جانب الكرخ لوكالة الانباء العراقيّة (واع): ان «جريمة الإتجار بالبشر الخطيرة بدأت تنشط في الآونة الأخيرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ولاسيما الصفحات المزيفة على موقع فيسبوك التي تستدرج من خلالها القاصرات والشباب، وتستغل العمالة الأجنبيّة من باب السخرة». وأضاف الزبيدي: ان هذه الجريمة ليست منتشرة، ولا تزال تحت السيطرة، فخلال هذا العام تم إفشال وإحباط أكثر من جريمة، إذ انّ الجرائم سنوياً تتراوح بين 80 إلى 90 جريمة في بغداد، لكنْ تمَّ إحباطها والتعامل معها جميعاً. وبين الزبيدي ان «جريمة الإتجار البشر ليس لها عنوان ثابت، ولكن من الممكن ان يستدرج الضحية إلى دول الجوار أو الدول الأخرى»[2].

وضع تقرير الإتجار بالبشر الخاص لعام 2022 العراق ضمن (الفئة 2)[3]، ولقد أكد التقرير ان حكومة العراق لا تمتثل امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصّة بالقضاء على الإتجار بالأشخاص، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. كما عززت الحكومة العراقيّة جهودها العامّة في مجال انفاذ القانون لمكافحة الإتجار لعام 2012[4]. وذكرت وزارة الداخليّة انها تعرفت على 81 من الضحايا، شملوا 38 من ضحايا الإتجار الجنسي (16 انثى بالغة، وثلاثة ذكور بالغين، وأربعة بالغين عرّفوا أنفسهم بأنهم من مجتمع الميم، و15 طفلاً)، و17 من ضحايا العمل القسري (بينهم طفلين)، و26 ضحية لإستغلال غير محدد (اثنان من الذكور البالغين، وسبعة من الاناث البالغات، و17 طفلاً). ولقد شكّلت هذه البيانات زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي تعرفت فيها وزارة

(1) للمزيد ينظر جوتيار قارمان، مكافحة الاتجار بالبشر: غالبية الحالات تجري في قاعات النوادي الليلية. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/070820228

(2) وكالة الانباء العراقية، الموقع على شبكة الانترنت https://www.ina.iq/170408--.html

(3) أصدر مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية الأمريكية، تقريره للعام 2022، حيث صنّف الدول ضمن عدة مستويات بناء على مدى استيفائها للمعايير في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والجهود المبذولة طوال العام لمعالجتها، وجاءت دولة واحدة ضمن المستوى الأول التي تلبي حكوماتها بالكامل الحد الأدنى من معايير القانون للقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر، فيما جاء العراق بالمستوى الثاني الذي ضم 10 دولة عربية أخرى.

(4) يشترط قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي، بما لا يتسق مع تعريف الاتجار وفقاً للقانون الدولي، وجوب توافر عنصر العنف أو الاحتيال أو الإكراه كي يعد جريمة اتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، ولذلك لم يجرم جميع أشكال الإتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي.

الداخليّة على 58 ضحية اتجار. من ضمن الـ 81 ضحية في الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقد أحيل 27 ضحية إلى ملجأ ضحايا الإتجار الذي تديره وزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة في بغداد، كما أحيل 35 من ضحايا الإتجار الأجانب إلى منظمة غير حكوميّة لتوفر لهم ملجأً امناً. وقد تمت إحالة بقية الضحايا المُتعرّف عليهم إلى مرافق الرعاية الصحيّة، أو الإقامة مع أسرهم بحسب طلبهم، فيما أكدت حكومة إقليم كردستان لأول مرة التعرف على 77 ضحية (34 من ضحايا الإتجار بالعمالة (32 من الاناث واثنين من الذكور)، و43 من الأجانب وقعوا ضحايا لإستغلال غير محدد)، كما أفادت حكومة الإقليم انها أحالت 72 من الضحايا الـ 77 إلى خدمات الحماية[1].

من الواضح ان الإتجار بالبشر قضية شائكة ومعقدة، كونها غير محددة بمكان معين وانما تمتد اذرعها إلى بلدان أخرى، ومن ثمّ فإنّ العراق غير قادر لوحده على مواجهة هذه الجريمة المنظمة، وانما هو بحاجة إلى التعاون مع الدول الأخرى فضلاً عن المنظمات الدوليّة ذات العلاقة، ولكن على قدر تعلق الامر بالشأن الداخلي فإنّه يمكن للجهود الأمنيّة بالتعاون مع افراد المجتمع والمنظمات غير الحكوميّة العاملة في هذا المجال للحد من خطورة هذه الجريمة ومكافحة بعض صورها التي أخذت تنشط بصورة لافتة للنظر ولاسيما في العاصمة بغداد مثل ظاهرة التسول.

في الحقيقة ان الوضع الاقتصادي والبيئة الإجتماعيّة والثقافية السائدة اسهمت إلى حدّ كبير في انتشار بعض صور الإتجار بالبشر، فلقد عملت الشبكات على إستغلال بعض الظروف السياسيّة والأمنيّة لتحقيق مكاسبها الماديّة، وإستغلال الناس بأبشع الصور عبر عدد من الممارسات السلوكية السلبية مثل الإستغلال الجنسي، السخرة، والعمل القسري، فضلاً عن التسول الذي بات يتخذ أشكالاً مختلفة لم نألفها من قبل.

الواقع ان ظاهرة التسول لم تكن جديدة على المجتمع، فهي لم تختفِ عن واقع الحياة اليوميّة في العراق سوى لمدّة قصيرة في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ولاسيما بعد صدور قانون الرعاية الإجتماعيّة رقم (126) لعام 1980. ولهذا لا جديد بشأن هذه الظاهرة سوى تغير طرق ممارستها وتمظهرها بصور عدة، فقد أصبح التسول في عصرنا الحالي مهنة لها أدواتها المتطورة التي تحاكي متطلبات الواقع، ولها مردوداتها الماديّة التي لا تكتفي بسد الحاجة، كما بات للتسول وسائل تنظيمية تأخذ بالحسبان الظروف الزمانية والمكانية التي كثيراً ما يعول عليها المتسولون لتحقيق غاياتهم المرسومة.

ان ما يميز الظاهرة عام 2022 هو كثرة اعداد المتسولين من جنسيات مختلفة، وعلى ما يبدو ان بعض هؤلاء يتم إستغلالهم من اشخاص قادرين على تنظيم عمليّة التسول بعيداً عن مراقبة الاجهزة الأمنيّة. والواقع ان مدينة بغداد قد شهدت خلال عام 2022 صور مختلفة للتسول وبأعداد كبيرة وخاصّة من قبل فتيات واطفال ينتشرون في التقاطعات وفي الاماكن الدينيّة وأماكن التسوق، والملاحظ في هذا المجال ان بعض الممارسات السلوكية المصاحبة للتسول تستفز الناس (مثل غسل زجاج السيارات في التقاطعات المرورية، التنمر بل وحتى الاساءة لمن لا يقدم المساعدة المالية)، وتثير غضبهم بدلاً عن استمالة عواطفهم.

كما شاعت في الاعوام الأخيرة في المجتمع ظاهرة التسول الالكتروني، هذه الظاهرة التي تحتاج إلى قدر

(1) للمزيد ينظر، U.S. Embassy & Consulate in Iraq، الموقع الالكتروني: https://iq.usembassy.gov

جيد من الذكاء والفطنة والقدرة على الاقناع من اجل الحصول على الاموال، وغالباً ما يتم التسول بهذه الطريقة عن طريق وسطاء يحتالون على الناس بطريقة ذكية ومن دون تعقيدات أو شكوك، والجانب الاهم في ذلك هو مداعبة المشاعر الانسانية بقصص وحكايات وهميّة من شأنها دفع عدد غير قليل من الافراد إلى تقديم المساعدة لهؤلاء المتسولين ومن دون تردد.

الموقف الحكومي من ظاهرة التسول ما زال ضعيفاً برغم الجهود التي تبذل هنا وهناك من أجل احتواء هذه الظاهرة، وفي هذا المجال أكّدت وزارة الداخليّة وجود مافيات تقف وراء ظاهرة التسول، محذرة من ظاهرة إستغلال النساء والأطفال. وقال المتحدث بإسم الوزارة اللواء خالد المحنا في تصريح لقناة العراقيّة الإخبارية الرسمية في (5 كانون الثاني/يناير 2022)، ان «مشكلة التسول بدأت بالاتساع بشكل كبير حتى باتت تواجه جميع المواطنين»، مبيناً ان «هذه المشكلة مركبة ولا تتعلق بجهة واحدة ويجب ان يكون هناك علاج حقيقي لها»، وان «هناك حملات يوميّة من قبل قوات الشرطة ضد التسول»، مشيراً إلى ان «اجهزة الشرطة تركز على الجوانب التي تمثل خطراً على حياة الأطفال. وأوضح انّ «قوات الشرطة ألقت القبض على شخص وأخيه وزوجته يديرون أحد الأماكن الذي يضم فيه 16 شخصاً يستخدمون للتسول»، موضحاً ان «هناك مافيات تقف وراء التسول وإستغلال الأطفال والنساء» مضيفاً ان المتسولين الملقى القبض عليهم لا يكشفون عن الجهات التي تقف وراءهم[1].

على صعيد الارقام لا توجد احصاءات دقيقة عن عدد المتسولين، حتى وان وجدت بعض الارقام فهي مضللة وغير صحيحة؛ وذلك لأن بعض صور التسول تتستر تحت مظلات مشروعة ظاهرياً، فضلاً عن تغير أعداد المتسولين بحسب الظروف والمناسبات، ومن ثمّ لا يمكن احصاء الاعداد بدقة، والواقع ان ظاهرة التسول ستبقى وربما تتمدد ما دامت الحلول مؤقتة وليست علاجيّة، ومادام هناك تهاون وعدم جدية في مكافحة هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد دعا مدير «المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان في العراق» بتاريخ 18 تموز/يوليو 2022 إلى وضع استراتيجيّة وطنيّة لمعالجة التسول في ظل وجود 4 ملايين عاطل عن العمل، وعدَّ ان التسول نتاج طبيعي للفقر والبطالة والتوزيع غير المتكافئ للثروة، مشيراً إلى انّ هذه الظاهرة تفاقمت على الرغم من القوانين التي تجرم التسول. ذلك ان لظاهرة التسول أبعادا سياسيّة واقتصاديّة واجتماعية، إذ لم تعد حكراً على العراقيين بل شملت الأجانب الوافدين، فضلاً عن استغلال البنات المراهقات والأطفال الرضع، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيّة وطنية لعلاج هذه الظاهرة الخطيرة؛ لأن الحملات الأمنيّة وحجز المتسولين لعدد من الأيام لم تسهم في القضاء على هذه الظاهرة، فضلاً عن تفعيل دور إيواء المتسولين لما لها من أهمية كبيرة في إعادة تأهيلهم وتدريبهم للعمل [2].

الواقع ان التسول نتاج ظروف اقتصاديّة واجتماعية وسياسيّة مختلفة، وهو في الغالب أحد صور الإتجار بالبشر ولاسيما إستغلال الاطفال والنساء في التسول، ولهذا فإنّ عمليّة احتواء هذه الظاهرة ينبغي ان يتم بالتنسيق مع مكافحة ظواهر أخرى مثل الهجرة غير الشرعيّة، والابتزاز، والإستغلال، والمخدرات، وغيرها من صور الإتجار بالبشر الأخرى التي باتت تتمدد وتنتشر بسرعة كبيرة في عدد غير قليل من مناطق العراق.

(1) الموقع الالكتروني https://www.nrttv.com

(2) موقع شفق نيوز الإلكتروني، https://shafaq.com

النزوح القسري

لقد شهد العراق خلال الخمسين عاماً الاخيرة تغيرات ديمغرافيّة عديدة، اسهمت في تشكيلها ظروف وعوامل داخليّة وخارجيّة مختلفة، وربما كانت قضايا النزوح والهجرة هي الأبرز في هذه التغيرات. فعلى صعيد حركة السكان في العراق الراهن شهد البلد أكبر وأوسع حراك سكاني في تاريخه المعاصر عام 2014. وعلى ما يبدو ان هذا الحراك وتأثيراته ما زالت مستمرّة إلى وقتنا الحالي، ولهذا تكاد تكون مهمّة تحليل الوضع السكاني في ظل التحركات السكانيّة الطارئة والعشوائية مهمّة شاقة؛ لأنها تتطلب ابتداءً تتبع حركة النزوح والهجرة والعودة في كل عام تقريباً، بل وربما في كل ثلاثة أشهر وهو الإجراء الذي اعتمدته مصفوفة النزوح المعدة من قبل المنظمة الدوليّة للهجرة.

لقد حددت مصفوفة تتبع النزوح المعدّة من قبل المنظمة الدوليّة للهجرة بحسب تقرير القائمة الرئيسية المرقمة (127) بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2022 وجود (1173812) نازحاً، بواقع (201614) أسرة موزعين على (2729) موقعا وكما يأتي[1]:

جدول (7-2): اعداد النازحين بحسب نوع السكن 2022

مساكن خاصّة	مخيمات	ترتيبات ايواء حرجة(*)	غير معروف
889092	179360	104598	762
76 في المائة	10 في المائة	9 في المائة	<1 في المائة

(*) أماكن تتصف بمحدوديــة الوصــول إلى سبل العيــش والخدمــات الأساسية.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (https://iraqdtm.iom.int)

ولقد رصدت هذه المصفوفة انخفاضاً بأعداد النازحين قدره (3422 فرداً) بالمقارنة مع المدة (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو) من العام نفسه، وعلى ما يبدو ان هذا الانخفاض التدريجي في عدد النازحين له علاقة بالعقبات الكبيرة التي تواجه العديد منهم في العودة إلى مناطقهم الاصليّة، فضلاً عن كون الغالبيّة العظمى بواقع (98 في المائة) منهم ما زالوا يعانون من نزوح مطول، ولقد لوحظ خلال هذه الجولة وجود (8670) حركة نزوح توزعت كالآتي[2]:

(1) للمزيد ينظر: IDM , Displacment Tracking Matrix الموقع الألكتروني، https://iraqdtm.iom.int

(2) المصدر السابق نفسه.

جدول (7-3): حركة النازحين بحسب مدة النزوح 2022

نزوح لأول مرة	نزوح ثانوي	فشل في العودة	المجموع
1974	5867	828	8670

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (https://iraqdtm.iom.int)

أما فيما يخص العائدين، فقد حددت مصفوفة تتبع النزوح في المدة نفسها (30 أيلول (سبتمبر) 2022) وجود (4978674) فرداً، بواقع (829779) أسرة موزعين على (2201) موقع، وكما يأتي:

جدول (7-4): العائدون من النازحين بحسب مكان الإقامة 2022

محل الاقامة الأصلي	ترتيبات ايواء حرجة	مساكن خاصّة	غير معروف
4774332	190074	14214	54
96 في المائة	4 في المائة	في المائة1<	في المائة1<

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (https://iraqdtm.iom.int)

ولقد رصدت هذه المصفوفة زيادة قدرها (8886 فرداً) بالمقارنة مع المدة (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو) من عام 2022، وعلى ما يبدو إنّ أسباب هذه العودة الضعيفة تمحورت حول قلّة سبل العيش، وضعف فرص السكن في منطقة الاصل، فضلاً عن وجود الأمن والأمان في مناطق النزوح. وبشكل عام بلغت نسبة العودة في عموم البلاد 82 في المائة، وهي نسبة تتوافق مع الجولات السابقة. وتجدر الاشارة هنا إلى ان مصفوفة تتبع النزوح سجلت فشل (829) فرد في العودة إلى أماكنهم الاصليّة.

أما التقرير الرقمي لجهود الاغاثة المقدمة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين للنازحين والعائدين لغاية 14 آب/أغسطس 2022 فقد اشار إلى البيانات الآتية[1]:

جدول (7-5): العائدون والنازحون بحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين 2022

التفصيل	العدد
عدد العوائل النازحة المستمرة بالنزوح	444815
امرأة معيلة نازحة	66820
عدد العوائل العائدة بحسب جنس رب الأسرة	493657 (415016 ذكور، 78641 اناث)
عدد مخيمات النازحين	28
عدد المخيمات المغلقة	148
عدد الذكور أرباب الأسر	359715
عدد الاناث المعيلات	66820

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، التقرير الرقمي لجهود الإغاثة المقدمة للنازحين والعائدين لغاية 14 آب/أغسطس 2022.

(1) وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، التقرير الرقمي لجهود الاغاثة المقدمة للنازحين والعائدين لغاية 2022/8/14.

الواقع ان مشكلة النزوح ما زالت قائمة برغم مرور ما يقارب تسعة أعوام على الظروف والعوامل الرئيسة التي تسببت بها، فالوضع الأمني في مناطق الأصل لم يستتب تماماً، كما ان الظروف الاقتصاديّة والإجتماعيّة لبعض الاسر تحول دون عودتهم إلى مناطقهم الاصليّة، فضلاً عن ذلك شعور بعض النازحين من الافراد والاسر بالإستقرار في مناطق النزوح بما في ذلك الإستقرار الاقتصادي والأمني والنفسي. وربما يمثل عامل فقدان بعض الامتيازات في حال العودة من مناطق النزوح أحد أهم العوامل الحاسمة في هذا المجال، ولهذا سوف تبقى هذه المشكلة قائمة ما لم تكن هناك ارادة قويّة من قبل القوى السياسيّة والقوى الأخرى الفاعلة في المجتمع لمواجهة هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل وحسمها بشكل نهائي وعدم السماح لبعض الجهات بعرقلة الجهود الحكوميّة والمجتمعيّة لاحتوائها ومعالجة النتائج المترتبة عليها.

الهجرة الدولية

أما بشأن قضيّة الهجرة، فعلى ما يبدو ان هذه القضيّة لم تعد شأناً محلياً في العراق وفي غيره من البلدان، بل باتت شأناً دولياً بعد ان بدأت تأثيراتها تطال كثيرا من بلدان العالم، لاسيما بلدان المقصد التي غالباً ما تكون هدفاً يسعى إليه المهاجرين، واذا كانت الهجرة الداخليّة في العراق قد حدثت بشكل قسري خلال العقدين الاخرين فإنّ الهجرة الخارجيّة كانت طوعيّة إلى حدٍ كبير، إذ انّ الظروف والأوضاع القائمة في العراق خلال هذه المدة اسهمت وبدرجة كبيرة في دفع الكثير من افراد المجتمع للبحث عن مخرج لتغيير واقعهم الحياتي، ولقد كانت الهجرة خارج البلد هي الملاذ والوسيلة الانجع لتحقيق غاياتهم المشروعة، ولكن هذه الوسيلة لم تكن بلا ثمن، فلقد ابتلعت البحار والمحيطات الكثير من جثث المهاجرين العراقيين، كما ان العديد من العوائل كانت هدفاً لمافيات الهجرة، وكان الإتجار بالبشر حاضراً بقوة في كثير من الأحداث التي رافقت هجرتهم إلى دول أوروبا، كما حصد رصاص القوات الأمنيّة الحدوديّة لبعض الدول ارواح عدد غير قليل من العراقيين.

لقد تحدثت بعض التقارير عن إعدامات جماعيّة وسريّة للاجئين عراقيين، نفّذها جنود بولنديون قرب الحدود مع بيلاروسيا، كما نقلت تقارير عن لجنة تحقيق بيلاروسية حول هذا الامر تسليم وفد عراقي زار العاصمة مينسك أدلّة ومعلومات عن إعدامات جماعيّة وسريّة للاجئين عراقيين على أيدي جنود بولنديين، إذ وثّقت لجنة التحقيق البيلاروسية أعمالًا إجراميّة ضد 135 شخصًا من مواطني العراق، أصيبوا بجروح نتيجة العنف واستخدام الوسائل الخاصّة ضدهم من قبل قوات الأمن البولندية. كما جرى التحقيق في ثلاث قضايا تتعلق بأذى جسدي وطرد غير قانوني أدى إلى مقتل ضحايا من أصل عراقي. وتشير التقارير إلى ان «الجانب العراقي حصل على معلومات عن وقائع متعلقة بانتهاكات المسؤولين في بولندا بارتكاب أفعال غير قانونيّة تشمل الترحيل، والقسوة، والتعذيب، والتقصير المتعمد في تقديم المساعدة، ما أدى إلى وفاة عدد من الضحايا اللاجئين من دول الشرق الأوسط بما فيها العراق وأفغانستان، وعلى أثر ذلك أعلنت الخارجيّة العراقيّة انها تتحرى دقة الانباء حول تعرض عدد من المهاجرين العراقيين إلى مخاطر تهدد حياتهم، وقال المتحدث بإسم الوزارة في 22 حزيران/يونيو 2022، ان «الوزارة تتابع باهتمام بالغ ما تمَّ تداوله عبر وكالات ومواقع إعلامية[1].

(1) موقع الترا عراق الإلكتروني، https://ultrairaq.ultrasawt.com

وكان المتحدث بإسم وزارة الخارجيّة العراقيّة قد أعلن في 1 آذار/مارس 2022 عن وصول 223 عراقيًا قادمين من أوكرانيا إلى بولندا، كما أعلنت وزارة الخارجيّة في وقت سابق وصول عراقيين برفقة عائلاتهم من أوكرانيا إلى سفارات العراق في هنغاريا، بولندا، ورومانيا. كما تم الاعلان عن إجلاء 160 عراقيًا بينهم طلبة من أوكرانيا لبولندا ومولودفا، ولقد وثقت السفارة العراقيّة دخول 157 فردًا من الجالية المقيمين في أوكرانيا إلى الأراضي البولندية، فضلاً عن «إجلاء ثلاثة طلاب عراقيين من أوكرانيا عبر الحدود المولدوفية[1].

كما كشف رئيس جمعيّة المهاجرين العائدين من أوروبا في إقليم كردستان ان «29 مواطناً غالبيتهم من فئة الشباب، لقوا حتفهم خلال محاولة الهجرة إلى أوروبا عام 2022، من بينهم سبعة أشخاص من سكان إدارة منطقة رابرين». مضيفاً انه تم إعادة جثث بعض الذين قضوا أثناء الرحلة، فيما لايزال البعض الآخر مفقوداً، لكن الجهود متواصلة مع حكومة الإقليم لإعادة بقيّة الجثث[2].كما كشفت جمعيّة «المهاجرين العائدين من أوروبا» في إقليم كردستان في وقت سابق، ان قرابة 20 ألف مواطن من الإقليم هاجروا إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2022، وقال رئيس الجمعية في مؤتمر صحافي ان «19 ألفاً و200 مواطن من إقليم كردستان هاجروا إلى أوروبا من طريق السواحل التركية والحدود البيلاروسية»[3].

ومن الجدير بالذكر انّ جهود الحكومة لاحتواء مشكلات المهاجرين العراقيين كانت متواصلة، والبداية كانت مع كانون الثاني/يناير 2022، والذي شهد عودة 4000 مهاجر وبشكل طوعي إلى العراق، وقد أعلن ذلك وزير الخارجيّة الذي أكّد تنظيم (10) رحلات خاصّة من قبل الخطوط الجويّة العراقيّة لتسهيل عودة هذا العدد.

ولقد كشف تقرير صدر عن إحصائيّة للحكومة الألمانيّة ان العراقيين المقيمين وطالبي اللجوء في ألمانيا باتوا يشكلون نسبة سكانيّة كبيرة، إذ بلغ ربع مليون عراقي، محتلين المركز الخامس للاجئين المقيمين في ألمانيا بعد سوريا وكوسوفو وألبانيا وصربيا.

في مجال آخر دعت اللجنة الوطنية لمتابعة العراقيين في الخارج في 12 حزيران/يونيو 2022، إلى فتح حوار شامل مع الدول الأوروبيّة التي تتخذ إجراءات إعادة قسريّة لدفع المهاجرين العراقيين إلى العودة، وأكدت اللجنة في بيان لها ضرورة العمل مع الجهات المختصة من بينها مجلس النواب العراقي والقنصليات وإجراء الاتصالات والمخاطبات من أجل توضيح المشكلات الخاصّة بالعودة القسريّة، فضلاً عن تسجيل العراقيين الذين يقطنون خارج البلاد وفقاً لاستمارة معدة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين[4].

في الحقيقة ان الهجرة هي حق مشروع لأي انسان، وهذا الحق أقرته الاديان السماوية والمواثيق والعهود الدوليّة، ولقد تعرضت بعض الدول ومنها العراق لازمات وظروف استثنائيّة قاهرة أجبرت الكثير من افراد هذه الدول على الهجرة من أوطناهم، وقد تدفع الظروف مستقبلاً افراد بلدان أخرى مستقرة إلى الهجرة، كما حدث مع مواطني روسيا وأوكرانيا. وانطلاقاً من ذلك ينبغي اعتماد ثوابت ومعايير انسانية من قبل المنظمات الدوليّة

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) موقع بغداد اليوم الإلكتروني، https://baghdadtoday.news

(3) موقع بغداد اليوم الإلكتروني، https://baghdadtoday.news

(4) المصدر نفسه.

ومن قبل الامم المتحدة تفرض على الدول التعامل مع المهاجرين من منطق المسؤولية الاخلاقية والانسانية بعيداً عن أسلوب القسوة والازدراء والممارسات السلوكية الأخرى التي تمتهن الكرامة الانسانية.

تطورات المجتمع المدني في العراق عام 2022

يقال ان لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل ولكنه غامض بفعل التصورات المختلفة والمتناقضة عن هذا المفهوم، وبفعل التحولات العديدة التي رافقت مسيرة المجتمع المدني مثل تغير شكل الانتاج وعلاقاته، واتساع نطاق التجارة، ونشوء الدولة القوميّة وغيرها، ومن الواضح ان هذه المتغيرات ساهمت في العديد من التحولات المجتمعيّة، وهذا يعني ان المتغيرات السياسيّة والاقتصاديّة كان لها الدور الفاعل والمؤثر في مسيرة المجتمع المدني[1]، وفي عمليّة تطوره ونضجه.

الواقع ان ولادة المجتمع المدني لم تكن ممكنة من دون نجاح الثورات السياسيّة والبرجوازية التي انجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية في فضاء التنوير والعقلانيّة والعلم، فلقد ساهم نجاح الثورات في أوربا في عمليّة انتقالها من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الالهي إلى مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الانسان والعلم من جهة، وبين العقل والمنهج العلمي من جهة اخرى[2]، وانطلاقاً من هذا المنظور كانت تطورات المجتمع المدني في العراق نتاج لما يحدث في عالمنا اليوم من تغيرات وثورات كبرى على أكثر من صعيد، ولاسيما تلك التي لها علاقة بمنظومة حقوق الانسان ومكافحة العنف والتطرف وحماية الطفل والمرأة.

ولتأكيد هذا النهج عملت دائرة المنظمات غير الحكوميّة في الامانة العامّة لمجلس الوزراء على تكثيف نشاطاتها المختلفة، فلقد اجتمع مدير عام دائرة المنظمات غير الحكوميّة في 3 شباط/فبراير 2022 بمجموعة من المنظمات العاملة في العراق، والتي تسهم في أعمال مهمّة تتعلق بدعم ومساندة النازحين وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم، بما في ذلك المنظمات العاملة في ملفات تمكين المرأة والسلم المجتمعي ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية، مشيداً بدور المنظمات واستجابتها ووقفتها الانسانية عبر تقديم المساعدات للأسر النازحة في محافظات العراق، مؤكداً استعداد الدائرة لتقديم الدعم وتذليل المصاعب التي تحول دون تقديم مثل هذه المساعدات. ولأجل الارتقاء بواقع عمل المجتمع المدني في العراق اكد المدير العام في مناسبة أخرى بتاريخ 11 شباط/فبراير 2022 اهميّة اشراك منظمات المجتمع المدني في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات ونشر مفاهيم التحول الرقمي في الاوساط المجتمعيّة بغية وضع اللبنة الاولى في مشروع التحول الرقمي[3].

وعلى صعيد المسؤولية المجتمعية التي ينبغي ان يلتزم بها المجتمع المدني في العراق وقّعت دائرة المنظمات

(1) حسن ناظم، علي حاكم صالح، المجتمع المدني: تاريخ نقدي، ط1، بغداد، 2007، ص 5-6.

(2) للمزيد ينظر، غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الغد العربي، 2004.

(3) الموقع الالكتروني لدائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، https://www.ngoao.gov.iq

غير الحكوميّة بتاريخ 14 نيسان/ابريل 2022 (وثيقة تعاون)[1] مع مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولقد أكد مدير عام الدائرة ان توقيع الوثيقة خطوة مهمّة في تحقيق التعاون وتبادل المعلومات بين الطرفين والنهوض بالواقع العراقي وحمايته من جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وخطر إستغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الجرائم، مشيراً إلى ان جميع الجهات ذات العلاقة في دوائر الدولة الرسمية وشبة الرسمية والقطاع الخاص ملزمة بتزويد مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالمعلومات تلقائيا أو عند الطلب.

ومن أجل بناء شراكات مع القوى الفاعلة في العراق وخارجه أعلنت دائرة المنظمات غير الحكوميّة بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2022 انطلاق مشروع (تضامن) بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، ويعد هذا المشروع إحدى اولويات برنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما انّه ثمرة تعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي من أجل تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العراق.

ومن أجل دور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني اطلقت دائرة المنظمات غير الحكوميّة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ورش عمل المرحلة الثانية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف، ولقد استهدف برنامج هذه الورش عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكوميّة في مختلف المحافظات من أجل تنمية قدراتها في مجال تطوير ادوات واستراتيجيات منع التطرف من خلال نهج مجتمعي شامل، ووفقاً لمدير عام دائرة المنظمات غير الحكوميّة فإنّ الخبرة والتجربة التي يجلبها الشركاء الدوليين تساعد في بلورة استراتيجيات معالجة الاسباب الجذريّة للعنف، وتضع الاساس لتعاون شامل ضد جميع اشكاله، معرباً عن تطلعه لمواصلة العمل مع الامم المتحدة وكبح جماح التهديد الذي يسعى إلى تمزيق نسيج المجتمع المدني[2].

على صعيد حركة المجتمع المدني اصدرت دائرة المنظمات غير الحكوميّة تقريرها لسنة 2022 والخاص بحركة سير المنظمات، واوضح مدير عام الدائرة ان النظام الذي تعتمده الدائرة سهل حركة المنظمات الأجنبيّة العاملة في العراق من حيث الأفراد والآليات ومناطق العمل، وان منصة العمل المعتمدّة في هذا المجال هي حصيلة جهود متواصلة ومشتركة بين دائرة المنظمات ومركز العمليات الوطني ومنظمة آيماب (IMMAP)، ومتابعة بعثة الأمم المتحدة في العراق، ووفقاً للمدير العام فإنّ المنصة تلقت خلال عام (2022) أكثر من 2480 طلب حركة في (17) محافظة، حيث بلغ عدد العاملين في المنظمات من الاجانب المستفيدين من تلك الطلبات (9408) و(46385) عراقياً، باستخدام (18611) عجلة، انجزوا اعمالاً في قطاعات عدة، اهمها البيئة والتعليم والزراعة والعنف ضد المرأة وبناء السلام والصحة[3].

على صعيد آخر نظمت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في العراق (الفاو) في16 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2022 اجتماعاً تشاورياً مع مديرية المنظمات غير الحكوميّة التابعة ومؤسسة الأغصان

(1) توقيع (وثيقة التعاون)، يأتي ضمن مهام مكتب مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووفق الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، والمهام المناطة بدائرة المنظمات عبر الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والصلاحيات المخولة لها بموجب القانون رقم (12) لسنة 2010 قانون المنظمات غير الحكومية.

(2) الموقع الالكتروني لدائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، https://www.ngoao.gov.iq

(3) المصدر نفسه.

للتنمية الزراعيّة والبيئية لمناقشة خارطة طريق مشاركة منظمات المجتمع المدني في العراق، انطلاقاً من أهمية منظمات المجتمع المدني التي تؤدي دورًا رئيسيًا في الحفاظ على الأمن الغذائي والحد من الفقر فضلاً عن قدراتها وإمكاناتها في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية في الموضوعات الأساسيّة ولاسيما الموارد الطبيعية، وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ[1].

الشكل الآتي يوضح مجمل بيانات الحركة الخاصّة بالمنظمات غير الحكوميّة في العراق خلال عام 2022 والمعدة من قبل دائرة المنظمات غير الحكوميّة في الامانة العامّة لمجلس الوزراء.

شكل (7-1): نشاط المنظمات غير الحكومية عام 2022

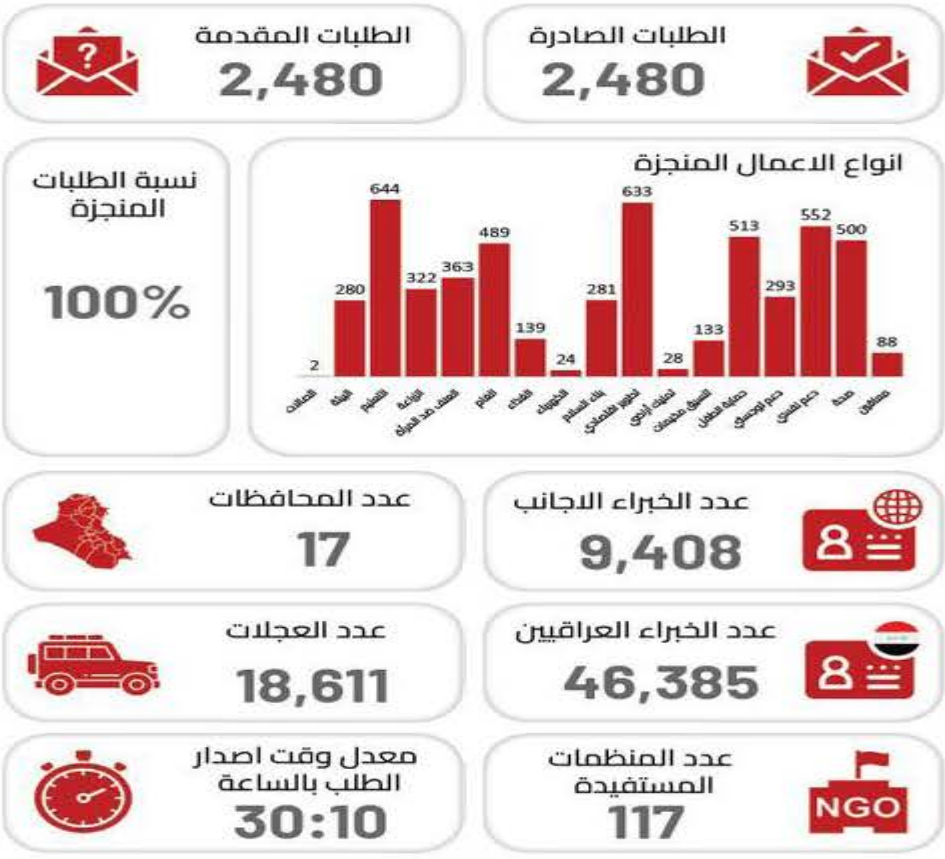

المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية. (http://www.ngoao.gov.iq/)

(1) الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة في العراق، https://iraq.un.org

على صعيد الانشطة والفعاليّات الانسانيّة اقيمت الفعاليّة الأضخم لصناع الأمل الشباب (مبادرة الحلم الذهبي) في دورته الثانية (كانون الأول/ديسمبر 2022) والتي أقامتها مؤسسة البيت العراقي وصندوق مبادرة التابع للبنك المركزي ودائرة المنظمات غير الحكوميّة التابعة للأمانة العامّة لمجلس الوزراء لإختيار عدد من المشاريع الخيرية والانسانية لمجموعة من الشباب وتكريمهم للمساهمة في انطلاق هذه المشاريع لصناعة التغيير الايجابي في مجتمعاتهم، وتميزت هذه النسخة بمشاركة مايقارب 9500 شابة وشاب من مختلف المحافظات، وكسب حفل الحلم الذهبي هذا العام بصمة عربية بمشاركة صناع الامل من مصر والكويت وسلطنة عمان والامارات ولبنان[1].

في المقابل أكدت مؤسسة العين للرعاية الإجتماعيّة، في 10 نيسان/ابريل 2022 رعايتها لأكثر من 137 ألف يتيم منذ تأسيها عام 2006 إلى الان، وان كوادرها انجزت وأعادت ترميم أكثر من 500 منزل في مختلف انحاء البلاد، ولقد أشار رئيس المؤسسة في مقابلة مع وكالة الانباء العراقيّة (واع)، ان «عدد الايتام الذين رعتهم العين منذ انطلاقها عام 2006 بلغ إلى الان (137620) يتيماً مستمراً، منهم (77998 يتيما) يتسلمون مساعدات شهرياً، أما العدد المتبقي منهم فقد تحسن وضعه المعاشي[2].

أما جمعيّة الأمل فقد استمرت في انشطتها الفكريّة والحواريّة عام 2022 حول موضوعات عدة، منها، مناقشة مسودة قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، والمشاركة المجتمعيّة في صنع القرار والسياسات في النظم الديمقراطية، وجرائم الانترنت ومخاوف تقييد الحريات، وآثار التغير المناخي على الواقع المائي، ودور المجتمع المدني في رسم السياسات العامّة، والعمل التطوعي في العراق، وغيرها من الموضوعات الأخرى، فضلاً عن إقامة الورش التدريبيّة والتأهلية في محافظات بغداد والنجف وكركوك[3].

ومع كل الجهود الطيبة التي تقوم بها بعض منظمات المجتمع المدني في العراق، تبقى التحديات المجتمعيّة كبيرة، وتبقى بعض المجالات الحياتية بحاجة إلى اهتمام أكبر من قبل هذه المنظمات، الأمر الذي يستوجب بناء شراكات بين المؤسسات الحكوميّة وغير الحكوميّة لحصر وتغطية المجالات والاماكن التي مازالت بحاجة إلى الاهتمام والمساعدة من قبل الدولة والمجتمع.

أجندة العام الجديد

كثيرة ومعقدة هي التحديّات والمشكلات التي تواجه العراق اليوم، بعض هذه المشكلات استراتيجيّة في مضمونها وفي تمظهراتها وفي تعقيداتها، وبعضها الآخر آنيّة فرضتها طبيعة المرحلة بما في ذلك الظروف المحليّة والدوليّة، ومن هذه المشكلات:

- **البطالة والفقر:** هما ظاهرتان اجتماعيتان تنطويان على ابعاد نفسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافية كثيرة، ومن ثمّ فإنّ ظروف حياة الفقير والعاطل عن العمل تترتب عليها نتائج ذاتية واجتماعية خطيرة، فعندما تتعرض الحاجات الأساسيّة للفرد إلى التهديد، يمكن توقع ردود افعال سلبية من قبل بعض الافراد، ووفقاً

(1) الموقع الالكتروني لدائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، https://www.ngoao.gov.iq

(2) الموقع الالكتروني لوكالة الانباء العراقية، https://www.ina.iq

(3) الموقع الالكتروني لجمعية الامل العراقية، https://iraqi-alamal.org

للعالم (جيرمي بنتام) ان الفرد إذا حرم طريق العيش كانت الحاجة من اقوى البواعث الدافعة إلى ارتكاب ابشع الجرائم ليحصل على ما يقتات به. لقد أصدرت وزارة التخطيط العراقيّة بالتعاون مع منظمة العمل الدوليّة (ILO) في تموز/يوليو 2022 نتائج المسح الوطني الخاص بقوة العمل في العراق التي أشرت فيه نسبة 16.5 في المائة، وهذا يعني ان هناك شخصاً عاطلاً لكل خمسة أشخاص في قوة العمل، علماً ان معدل بطالة الاناث قد بلغ 28.2 في المائة، وهو ضعف معدل بطالة الذكور البالغة 14.7 في المائة. وتكمن خطورة البطالة في ان نسبتها بين الشباب للفئة العمرية 15- 24 سنة مرتفعة، إذ بلغت 35.8 في المائة، وهي أكثر بثلاث مرات من معدل البطالة للأعمار 25 سنة فأكثر والبالغة 11.2 في المائة. أما فيما يخص معدلات الفقر في العراق فقد توقع المتحدث بإسم وزارة التخطيط ان نسبتها تتراوح ما بين الـ 20-23 في المائة»، كما أشار إلى ان «النسبة تكون مرتفعة في المناطق المحررة، إذ تبلغ 41 في المائة تقريباً، في حين تبلغ في الجنوب 32 في المائة، وتعد محافظة المثنى أعلى محافظة في نسبة الفقر بواقع 52 في المائة، تليها الديوانية بواقع 49 في المائة».

- **الفساد:** على الرغم من الطبيعة المعقدة التي تنطوي عليها ظاهرة الفساد بفعل تعدد مصادرها وتنوع مسبباتها وتأثيراتها إلّا انّها تبقى أحد صور اختلال التنظيم الاجتماعي التي تتطلب حلولاً سريعة، فمازال العراق يصنف ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم. ولقد أقرت وزارة التخطيط في العراق وجود 6 آلاف مشروع أخذت أموالاً من الدولة ولم تنفذ، ولكن هذا الواقع لا يصادر الجهود المبذولة هنا وهناك لمكافحة الفساد، فلقد أكدت هيأة الاستثمار استعادة أكثر من 400 ألف دونم من أراضي الدولة كانت محجوزة تحت مظلة المشاريع الاستثماريّة الوهمية وغير المنجزة التي تقدر قيمتها بحوالي 90 تريليون دينار (ما يعادل 62 مليار دولار).
- **الانقسامات والصراعات السياسيّة:** أسهمت الصراعات السياسيّة بعد عام 2003 في زيادة حدة الانقسامات بين الفرقاء السياسيين، فعلى الرغم من مرور ما يقارب عقدين من الزمان على تغير نظام الحكم في العراق من حكم دكتاتوري وتسلطي إلى نظام سياسي تبنى الممارسة الديمقراطيّة لإدارة الحكم إلّا انّ ذلك لم يمنع ظهور الصراع وإرتفاع حدّة الاحتقان السياسي، بل وصل الامر في أوقات كثيرة إلى حالة من الانغلاق السياسي التي أعاقت حركة التقدم والتطور في أكثر من مجال حياتي، كما عطلت مسيرة التنمية في المجتمع، ولا يخفى على الجميع مظاهر الصراع المختلفة التي رافقت الانتخابات المبكرة في عام 2021، فلقد أسهمت الصراعات السياسيّة في تأخر تشكيل الحكومة لأكثر من عام، فضلاً عن تأخر تشكيل الحكومة الحاليّة وتأخر اقرار الموازنة العامّة، الامر الذي اربك الوضع العام في البلد على أكثر من صعيد.
- **أسر وأطفال داعش:** ربما يكون هذا الملف من أكثر الملفات صعوبة وتعقيداً أمام الحكومة، والواقع ان هذه القضيّة ليست شأناً عراقياً خالصاً، إذ ان بعض افراد هذه الاسر من جنسيات مختلفة الامر الذي يترتب عليه مراعاة الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة بهذا الشأن، وقد تتعارض بعض هذه الاتفاقيات مع القوانين العراقيّة، ولاسيما ان الإتفاقيّة الأوروبية لحقوق الانسان تصر على إلغاء عقوبة الإعدام على

مواطنيها المنتمين لتنظيم داعش. واقع الحال يقول ان الحكومة تواجه أحد أكبر القضايا تعقيداً وخطورة، فهذه القضيّة شائكة بامتياز، والضغوط الدوليّة كثيرة عليها، في المقابل فإنّ المخاوف الأمنيّة تبقى قائمة لدى المؤسسات والاجهزة الأمنيّة، وهذه المخاوف مشروعة ولاسيما ان البلد تعرض إلى عمليات ارهابيّة كبيرة ومنظمة وبدعم من دول معروفة.

- **المخدرات:** من الواضح ان ظاهرة المخدرات باتت أحد أكثر الظواهر الإجتماعيّة خطورة في المجتمع بفعل انعكاساتها وتداعياتها السلبية الكثيرة والمتنوعة، والواقع ان هذه الظاهرة نتاج لواقع ينطوي على منظومة متداخلة ومترابطة من المشكلات والظواهر الأخرى التي أخذت تنتشر بسرعة على الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذ بين الحين والآخر لتطويقها أو للحد من انتشارها في اقل تقدير. والواقع ان ظاهرة المخدرات بحجمها الحالي المفترض وبحجم استفحالها محلياً قد تكون حالة طارئة وجديدة على صعيد الممارسة الفعلية، وربما هي وليدة التغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة، ويمكن القول ان استمرار الأزمات التي يمر بها المجتمع وتواصل الضغوط العديدة التي يتعرض لها الفرد فإنّه يمكن توقع تنامي مشاعر اللامبالاة والعزلة والتمرد على معايير الواقع ومعطياته، ولهذا ليس غريباً ان تتجاوز ظاهرة تعاطي المخدرات مستقبلاً مؤشراتها الحالية مكانياً أو على صعيد شرائح أخرى ولاسيما اولئك الذين يعانون الإحباط أو الاغتراب بمختلف صوره وانماطه.
- **السلاح المنفلت:** يعد انتشار السلاح المنفلت أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة، فلقد أكدت تجارب الاعوام السابقة مدى خطورة انتشار الاسلحة غير المرخصة، إذ ان مجرد وجود هذه الاسلحة وانتشارها من شأنه اثارة الرعب والفزع في صفوف افراد المجتمع، فهي تمثل تهديداً للسلم الاهلي فضلاً عن كونها تحدياً لإرادة الحكومة واجهزتها الأمنيّة، والواقع ان احداث السنوات السابقة أكدت أن السلاح المنفلت استخدم ضد القوات الأمنيّة في أكثر من مناسبة، في المقابل فإنّ جميع المؤشرات تؤكد أن الحكومات السابقة أخفقت في مصادرة الاسلحة غير المشروعة أو إيجاد آليات مناسبة وعمليّة لحصر السلاح بيد الدولة.

استحقاقات العام القادم

يمكن حصر أهم استحقاقات العام القادم بما يأتي:

- تطوير سياسة التشغيل الوطنيّة لاحتواء مشكلة البطالة أو الحد منها في اقل تقدير، ويمكن الافادة في هذا المجال من تجارب الدول الأخرى فضلاً عن خبرات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.
- اعتماد وسائل متطورة وحديثة لنظم الحماية الإجتماعيّة، من أجل توسيع قاعدة الشمول وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستحقين، وبالشكل الذي يحافظ على الكرامة الانسانية ويعزز الشعور بالإستقرار والأمن لدى المواطن.
- مراجعة مشروع قانون العنف الاسري واجراء التعديلات الضرورية عليه والتي من شأنها الحفاظ على

وحدة الاسرة وتماسكها، تمهيداً لإقراره والعمل به بالسرعة الممكنة من اجل مكافحة الصور التقليدية والمستحدثة من العنف داخل الاسرة وخارجها.

- مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر بمختلف صورها واشكالها ولاسيما الإتجار بالأطفال والنساء بما في ذلك العمل تحت التهديد والتسول القسري، فضلاً عن الإستغلال الجنسي وعمليات تهريب الاشخاص لأغراض تجارية.
- مكافحة ظاهرة الإتجار بالمخدرات وتعاطيها والتوعية بمخاطرها الصحيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، فضلاً عن تطوير عمل المراكز والمؤسسات الصحيّة المتخصصة بمعالجة تعاطي المخدرات، من أجل تأهيل المتعافين منهم وتسهيل عمليّة اندماجهم في المجتمع مرة أخرى.
- معالجة قضايا النازحين والمهجرين فضلاً عن اسر المرتبطين بداعش لاسيما تلك القضايا المرتبطة بالأوراق القانونيّة والثبوتية لهم، مع الأخذ بالحسبان الاهتمام بمسألة التأهيل المجتمعي لهم والاسراع بحسم ملفات الأسر التي تم مراجعتها أمنياً، تمهيداً لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية أو في أماكن أخرى بحسب رغبتهم.

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

يعيش العراق اليوم أمام مجموعة من التحديات والمشكلات المركبة والمتداخلة بعضها مع البعض الآخر على صعيد الاسباب والعوامل وكذلك على صعيد المعالجات، الامر الذي يتطلب اعتماد دراسات واقعيّة وعلمية لتشخيص مختلف المصادر والعوامل المتداخلة في ظهور هذه المشكلات، ومن ثمّ نحن بحاجة إلى تبني سياسات واستراتيجيات ذات مضمون وقائي وعلاجي في الوقت نفسه، انطلاقاً من حقيقة مفادها ان الوقت الذي نملكه اليوم قد لا نملكه غداً، وهناك بعض الادوات والوسائل التي من شأنها مواجهة الكثير من هذه المشكلات ومعالجتها، منها:

- تطويق احزمة الفقر التي باتت تنشر في العديد من مدن ولاسيما العاصمة بغداد، ويمكن ان يتحقق جزء كبير من ذلك عبر توفير فرص العمل للعاطلين، وتسهيل إجراءات الحصول على المشاريع المدرة للدخل، فضلاً عن الاهتمام بالجوانب الخدميّة والترفيهية للمناطق الواقعة على أطراف المدن (العشوائيات).
- مكافحة ظاهرة الفساد عبر استئصال جذورها ومسبباتها بدلاً عن الاهتمام بالحلول الوقتية وغير المجدية احياناً، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اشاعة مفاهيم الشعور بالمسؤولية والثقة واحترام القانون بدلاً عن الخوف منه، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلّا عن طريق تعزيز دور السلطة القضائيّة، والتعاون مع اجهزة انفاذ القانون، وهو ما يعني الايمان بشرعية الوسيلة وقدسية الغاية.
- قد يكون احتواء الصراعات والانقسامات السياسيّة من المهام الصعبة التي تواجه الحكومة، ولكنها ليست مهمّة مستحيلة ما دامت هناك مشتركات كثيرة تجمع بين الفرقاء والكتل السياسيّة المختلفة، فالأمر يحتاج الى تغليب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية والفئوية، وإذا كانت الديمقراطية هي خيار

الجميع فإنّ جميع القضايا المختلف عليها ينبغي ان تخضع لتوجهات المسار الديمقراطي بما يضمن حقوق جميع مكونات المجتمع التي أقرها الدستور والتشريعات الوطنية الأخرى.

- التشاور والتعاون مع جميع البلدان والمنظمات الدوليّة والهيئات الاممية ذات العلاقة بقضية اسر المرتبطين بداعش من اجل إيجاد حلول انية ومستقبلية لهذه القضيّة الشائكة، مع الاخذ بالحسبان ضمان أمن العراق شعباً وحكومة وأرضاً.
- تبني سياسة اجتماعيّة وأمنية فاعلة ومؤثرة لمعالجة جميع الظروف المشجعة على تعاطي المخدرات والإتجار بها، لاسيما الظروف الاقتصاديّة والإجتماعيّة، إذ ان الامر لا يتحدد بالكلفة الاقتصاديّة والصحيّة لتعاطي المخدرات والإتجار بها، وانما يمتد ليشمل التهديدات الأمنيّة والإجتماعيّة التي تستهدف أمن المجتمع واستقراره.
- اعتماد سياسة عمليّة وواقعية من شأنها مصادرة جميع الاسلحة غير المرخصة، فضلاً عن تبني إجراءات أمنية تفرض شروط وقواعد صارمة على استعمال السلاح المرخص بهدف تحقيق متطلبات الأمن الانساني والمجتمعي.